العدد 10 مجلة دراسات في الإنسانيات والعلوم التربوية تموز 2025
No. 10 Journal of Studies in Humanities and Educational Sciences July 2025
Print ISSN 3006-3256 Online ISSN 3006-3264

العلاقات الإيرانية – الصينية (1996–2005): توازن المصالح في ظل النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط

م.د حيدر جواد كاظم جاسم الشافعي
وزارة التربية/ مديرية تربية بابل
Shafeay1900@gmail.com

الملخص

تطورت العلاقات الإيرانية-الصينية خلال الأعوام (1996 -2005م) في ظل تصاعد الضغوط الغربية على طهران، حيث تحولت بكين إلى الشريك الاستراتيجي لإيران في مواجهة العقوبات الدولية. ورغم تلك العقوبات حافظت الصين على بناء علاقات تجارية قوية معها واستمرت في شراء ما يقارب نصف صادراتها من النفط ، مستفيدة من الأسعار المخفضة التي عرضتها طهران بسبب تلك العقوبات، ولذلك تعزز التعاون الاقتصادي بشكل ملحوظ، إذ ارتفع حجم التبادل التجاري من (1.2) مليار دولار عام 1996م إلى أكثر من (9.5) مليار دولار عام 2005م، مع تركيز خاص على قطاع الطاقة حيث أصبحت الصين المستورد الرئيسي للنفط الإيراني.أما في المجال العسكري والتكنولوجي، استمر التعاون رغم الضغوط الأمريكية، حيث قدمت الصين دعماً تقنياً محدوداً للبرنامج النووي الإيراني، كما عززت التعاون في مجال تطوير الصواريخ الباليستية. سياسياً، اتخذت الصين موقفاً داعماً لإيران في المحافل الدولية، لاسيما في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، حيث عملت على تخفيف حدة العقوبات المفروضة على طهران. ومن أبرز التطورات خلال تلك المدة شملت توقيع اتفاقية التعاون الاستراتيجي الشامل عام 2000م، وزيادة الاستثمارات الصينية في البنية التحتية الإيرانية، وتوسيع التعاون في مجال الطاقة النووية السلمية، كما شهدت الفترة تنسيقاً متزايداً في الملفات الإقليمية، لاسيما فيما يتعلق بأفغانستان والعراق، حيث تشارك البلدان مخاوف مشتركة من الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة. وفي المقابل، واجهت تلك العلاقة تحديات كبيرة، أبرزها الضغوط الأمريكية المتواصلة على الصين للحد من تعاونها مع إيران، وتصاعد التوترات حول الملف النووي الإيراني، وكذلك المنافسة الروسية على النفوذ في طهران. ومع ذلك، استطاع البلدان الحفاظ على شراكتهما الاستراتيجية، التي مثلت نموذجاً للتعاون بين قوة صاعدة تسعى لضمان أمنها الطاقي، ودولة منعزلة دولياً تبحث عن حلفاء استراتيجيين.

الكلمات المفتاحية: (إيران، الصين، العلاقات الإيرانية - الصينية، الولايات المتحدة الامريكية).

Iranian- Sino Relations (1996–2005): Balancing Interests Amid U.S. Influence in the Middle East

D.Hayder Jawad Kadhim
Ministry of Education / Directorate of Education of Babylon

Abstract

Iranian-Chinese relations witnessed a qualitative development between 1996 and 2005 amid escalating Western pressure on Tehran, with Beijing becoming Iran's strategic partner in the face of international sanctions. Despite these sanctions, China maintained strong trade relations with Iran and continued to purchase nearly half of its oil exports, taking advantage of the reduced prices Tehran offered due to these sanctions. Economic cooperation thus strengthened significantly, with trade volume increasing from ($1.2) billion in 1996 to more than ($9.5) billion in 2005, with a particular focus on the energy sector, as China became the primary importer of Iranian oil. In the military and technological fields, cooperation continued despite US pressure, with China providing limited technical support for Iran's nuclear program and strengthening cooperation in ballistic missile development. Politically, China adopted a supportive stance

toward Iran in international forums, particularly at the International Atomic Energy Agency, where it worked to ease the sanctions imposed on Tehran. Notable developments during this period included the signing of the Comprehensive Strategic Cooperation Agreement in 2000, increased Chinese investment in Iranian infrastructure, and expanded cooperation in the field of peaceful nuclear energy. The period also witnessed increased coordination on regional issues, particularly regarding Afghanistan and Iraq, as the two countries shared common concerns about the US military presence in the region. Conversely, this relationship faced significant challenges, most notably continued US pressure on China to limit its cooperation with Iran, escalating tensions over the Iranian nuclear issue, and Russian competition for influence in Tehran. Nevertheless, the two countries were able to maintain their strategic partnership, which represented a model of cooperation between a rising power seeking to ensure its energy security and an internationally isolated country in search of strategic allies.

Keywords: (Iran, China, Iranian-Chinese relations, United States of America**).**

المقدمة

شهدت العلاقات الصينية–الإيرانية خلال المدة (1996 – 2005م) تطوراً كبيرا في إطار تحولات النظام الدولي وبروز قوى جديدة تسعى لإعادة صياغة موازين القوى العالمية، لاسيما في منطقة الشرق الأوسط التي تُعد من أبرز بؤر التنافس الجيوسياسي، تلك المرحلة مثلت حقبة مفصلية في تاريخ العلاقات بين بكين وطهران، وتم اختيار مدة البحث عام 1996م لانها تمثل بداية فترة ولاية خاتمي الى نهاية ولايته عام 2005م وبداية حقبة أحمدي نجاد. وقد تعززت الشراكة الاستراتيجية بين البلدين في مجالات الطاقة، التكنولوجيا، الدفاع، والتجارة، مدفوعة بحوافز اقتصادية وسياسية متبادلة، وفي الوقت نفسه، مقيّدة بحدود واقعية فرضها النفوذ الأمريكي المتزايد في المنطقة بعد نهاية الحرب الباردة، لاسيما في أعقاب أحداث 11 سبتمبر 2001م .

واستندت العلاقات بين الصين وإيران في تلك المرحلة إلى منطق "توازن المصالح"، الذي سعت من خلاله بكين إلى تحقيق أمنها واستراتيجيتها التنموية الصاعدة دون حدوث الاصطدام المباشر بالهيمنة الأمريكية، فيما وجدت طهران في بكين شريكاً دولياً بديلاً يمكن أن يخفف من وطأة العزلة السياسية والعقوبات الاقتصادية الغربية. وقد انعكست تلك الديناميكية في تعاون متزايد في قطاع النفط والغاز، فضلاً عن التنسيق السياسي في المحافل الدولية، وإنْ كان ضمن حدود توازن دقيق بين الانفتاح والتوجس.

وفي ظل هيمنة الولايات المتحدة على البنية الأمنية والإستراتيجية للشرق الأوسط خلال تلك الفترة، برزت الصين كفاعل دولي حذر، يوازن بين مصالحه المتصاعدة في المنطقة وسياسته الخارجية القائمة على مبدأ "عدم التدخل"، ما جعل علاقاته مع إيران أقرب إلى الشراكة البراغماتية منها إلى التحالف السياسي المباشر. ومن هنا تبرز أهمية دراسة تلك العلاقات في إطارها الزمني المحدد، لفهم كيفية تفاعل الصين وإيران مع التحديات والفرص التي فرضها النظام الدولي أحادي القطبية، وطبيعة التكيف الذي انتهجته كل منهما مع النفوذ الأمريكي المكثف في المنطقة.

وكان هدف الدراسة تحليل محددات العلاقات الصينية–الإيرانية خلال المدة (1996-2005م)، وبيان كيف نجحت الدولتان في بناء شبكة من المصالح المشتركة في بيئة دولية وإقليمية معقدة. وكما تسعى الدراسة

إلى استكشاف الكيفية التي أثّر بها النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط على توجهات كل من الصين وإيران، دون أن يقوض أسس التعاون بينهما. وعليه، فإن الدراسة تُسهم في تقديم قراءة معمقة للعلاقات الدولية من منظور تعددية الأقطاب الاقتصادية والتكتيكية، في مقابل الهيمنة الأحادية السياسية والعسكرية. ونتيجة لذلك قسم البحث الى مبحثين: تناول المبحث الأول: لمحة تاريخية عن الأبعاد الإستراتيجية والدوافع المتبادلة في العلاقات الصينية–الإيرانية (1996–2001م)، وجاء المبحث الثاني بعنوان: أثر العلاقات الصينية–الإيرانية على النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط (2001-2005م).

اعتمد البحث على مجموعة متنوعة من المصادر المهمة، أساسية ورئيسة، أبرزها الوثائق المنشورة منها تقرير صندوق النقد الدولي)–("Islamic Republic of Iran: Origin of Imports, 2001/02 Table 43"2005/06)، والدراسات والبحوث الاكاديمية غير المنشورة والمنشورة منها رسالة الباحثة شكرية عباس قاسم، العلاقات الصينية- الإيرانية مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وهي رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة الى كلية العلوم السياسية- جامعة بغداد، 2007، وكذلك عبد الرؤوف مصطفى الغنيمي وأحمد شمس الدين ليلة، "العلاقات الصينية-الإيرانية آفاق الشراكة الاستراتيجية في عالم مُتغير"، المنشور في مجلة الدراسات الإيرانية، 2020، والعديد من البحوث المنشورة الأخرى. والكتب العربية والاجنبية، اذ عدت المادة الاساسية للبحث، لما تمثله من أهمية في ابان تلك المدة، التي زودتنا بمعلومات مهمة عن البحث.

المبحث الأول

لمحة تاريخية عن الأبعاد الإستراتيجية والدوافع المتبادلة في العلاقات الصينية–الإيرانية(1996-2001)

يعد العامل التجاري ذا أهمية فائقة في مجرى تاريخ العلاقات بين الصين وايران، وتعد البيئة الجغرافية من العوامل الأساسية التي تحدد سلوك صناع القرار السياسي في كلا البلدين. ومن خلال موقعهما الجغرافي نشأت بين الصين وايران علاقات تجارية منذ قرون طويلة فهما وريثتان لحضارتين قديمتين وشامختين في العصر الحديث [1]. ونظرة الصين وإيران لتلك العلاقة الثنائية تجنح الى التأكيد على الإحساس المشترك بالعظمة الثقافية، فضلًا عن شعورهما المترابط بحماية تجارتهم وأنظمتهم أمام النظام الدولي الرأسمالي[2].

إلا أنه على الرغم من ذلك فقد أتسمت العلاقة بين إيران والصين بالجمود والضعف خلال بعض الفترات لاسيما خلال عهد محمد رضا بهلوي[3]، ويرجع السبب في ذلك الى الضغوط التي كانت تمارسها الولايات المتحدة الامريكية على إيران، للحد من العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية مع الصين الشيوعية، وفي عام 1971م بدأت ايران تؤسس للعلاقات الدبلوماسية الرسمية بين البلدين، وسعى الشاه فعلًا الى تحسين تلك العلاقات مع الصين قبل الإطاحة به من أجل صناعة سياسات خارجية أكثر استقلالية، كما أن قلقهما المشترك حول الأنشطة السوفيتية في أسيا الوسطى وجنوب وجنوب شرق آسيا، قد حفّز طهران وبكين لاتخاذ خطوات أولية تجاه تعاون أكبر حجمًا[4].

وسرعان ما بذلت الصين الشعبية جهودًا حثيثة للسعي نحو الجمهورية الإسلامية الوليدة إثر قيام الثورة الإسلامية فيها عام 1979م[5]، بعد ان واجهت عزلة دولية ونظرة سلبية تجاه ايران ونظامها الجديد، إذ اعترفت بها بعد (ثلاثة) أيام فقط من تأسيسها، وتقاربت العلاقات أكثر بعد تغيير النظام الايراني وبعد ان احكم رجال الدين قبضتهم على الحكم، وهو الآمر الذي ابعد السياسة الخارجية الإيرانية عن الدائرتين الاوربية والأمريكية، ومن ذلك الوقت دخلت أيران في حالة عداء تام مع الولايات المتحدة وحلفائها الإستراتيجيين والتقليدين في المنطقة، ما حفز الصين بالإسراع للإعتراف بالحكومة الإيرانية الجديدة، والتي وقفت الى جانبها خلال الحرب العراقية- الإيرانية[6]، بعد قرار حظر توريد الأسلحة الى ايران على خلفية أزمة الرهائن[7]، وخلال تلك الحرب، كانت الصين من أبرز مورّدي الأسلحة لإيران، حيث قدّمت لها دبابات، صواريخ، طائرات مقاتلة، سفن حربية، ومدافع ثقيلة[8]. وفي عام 1985م، وقّعت الصين وإيران اتفاقًا بقيمة (1.6) مليار دولار لتزويد إيران بأسلحة متطورة، كما ساعدت إيران في إنشاء منشآت محلية لإنتاج الصواريخ، المدفعية، وأنظمة الدفاع الأخرى[9].

وفي الوقت نفسه كانت ايران تُحظى بأهمية كبيرة لدى الصين بوصفها احدى الدول التي تزودها بالطاقة، لما تحتله ايران من موقعاً مميزا في مناطق حقول النفط والغاز في الخليج العربي وبحر قزوين، فضلا عن انها تمتاز بموقع استراتيجي حساس متاخم لشبه القارة الهندية من جهة ومسيطرة على الخليج العربي من جهة أخرى وما تمتلكه من ثروات طبيعية كبيرة واعداد بشرية هائلة ما يؤهلها لان تصبح قطباً إقليمياً فاعلاً في المنطقة على الرغم من انها تعد من البلدان النامية[10]، إلا انه في الوقت نفسه فأن موقعها الجغرافي يسمح للصين بإيجاد بدائل برية على المستقبل القريب والبعيد من الطرق البحرية المحفوفة بالمخاطر الكبيرة، وتدريجيًا تمكنت الصين من تحسين علاقاتها بإيران عبر طرقها الدبلوماسية، ومن أجل حماية الصين لوارداتها من الطاقة، فقد عملت على بناء قوتها العسكرية، ولاسيما البحرية، لتأمين جميع طرق امداداتها والدفاع عنها في وجه التهديدات والمخاطر[11]، مما دفعها الى زيادة وجودها البحري في الخليج العربي والمحيط الهندي والقرن الافريقي، لذلك كانت تسعى لان تصبح قوة إقليمية قوية وفاعلة في المنطقة. وبعد أحداث ميدان تيانانمين عام 1989م[12]، بدأت الصين في إعادة تقييم سياستها الخارجية، وعلى الرغم من الضغوط الدولية، استمرت في دعم إيران، لاسيما في مجالات الطاقة والتكنولوجيا[13].

وفي نهاية الثمانينيات ومطلع تسعينات القرن العشرين أدت التحولات الدولية دورا بارزا في تعزيز العلاقات، وامتدادها لتشمل الجوانب التجارية والاقتصادية والعسكرية، فضلا عن العلاقات السياسية، لاسيما سياسة التطويق والحصار التي تبنتها الولايات المتحدة الامريكية تجاه الدولتين، في وقت تنامت فيه حاجة الصين للنفط لزيادة انتاجها، وعلى الرغم من انها كانت المصّدر الصافي للنفط في الثمانينيات، إلا انها أصبحت مستوردًا رئيسيا للنفط الايراني بعد تولى جيانغ زيمين الأمين العام للحزب الشيوعي الصيني لمنصب الرئاسة، وخلال فترة رئاسته ازدادت سرعة معدل نمو الاقتصاد الصيني مما زاد من أهمية التعاون فيما بينهم لتلبية احتياجاتها في مجال الطاقة لزيادة نفوذها في المنطقة، إذ تعد جغرافيًا واستراتيجيًا مهمة، وواقعة تحت هيمنة الولايات المتحدة[14]. ومن منظور إيران كانت الصين شريكًا رئيسيًا لها في تطوير برنامجها النووي[15]. والتي قدّمت لإيران مفاعلات بحثية، وزوّدتها باليورانيوم سداسي الفلور، وساعدت في بناء منشآت لتخصيب اليورانيوم بالقرب من أصفهان عام 1990م، وتم الكشف عام 1992م عن اتفاق نووي سري بين الصين وإيران، تلاه اتفاق تعاون نووي سلمي أوسع[16]، فقد زوّدتها بمفاعلات بحثية ومعدات لتخصيب اليورانيوم. وفي أيلول من العام نفسه، قام الرئيس الإيراني آنذاك هاشمي رفسنجاني بزيارة رسمية إلى جمهورية الصين الشعبية، بهدف تعزيز التعاون النووي بين البلدين في إطار من التكامل الاستراتيجي. وقد تمخّضت عن تلك الزيارة توقيع اتفاقية ثنائية تهدف إلى بناء محطة نووية صينية الصنع بقدرة (٣٠٠) ميغاواط في منطقة جنوب مدينة الأهواز الإيرانية، فضلا عن توفير برامج تدريبية للخبراء النوويين الإيرانيين داخل المؤسسات العلمية والتقنية الصينية. مقابل ذلك التعاون النووي، بدأت الصين في بداية عام ١٩٩٤م باستيراد كميات كبيرة من النفط الخام من إيران، تقدر بحوالي (٦٠٠) ألف برميل يوميًا [17]، وفي نفس العام، وقّع الجانبان اتفاقية جديدة للتعاون النووي، تتضمن بناء مفاعل نووي آخر بقدرة (٣٠٠) ميغاواط بالقرب من العاصمة طهران. وقد أوضح عدد من المسؤولين

الإيرانيين أن بلادهم دفعت مبلغًا يتراوح بين (٨٠٠–٩٠٠) مليون دولار في آيار ١٩٩٥م كدفعة أولى ضمن تكلفة المشروع [18]. ومع تصاعد ذلك التعاون، عبّرت الولايات المتحدة الأمريكية عن مخاوفها البالغة إزاء توريد الصين لتكنولوجيا نووية إلى إيران، مما دفعها إلى ممارسة ضغوط دبلوماسية مكثفة على الحكومة الصينية لإلغاء بعض البنود أو تعليق تنفيذها. ووفقًا لتقارير أمريكية فإن الصين زودت إيران بتكنولوجيا من شأنها أن تطور الترسانة النووية، من خلال مساهمتها في إقامة المفاعلات التي تعمل بالماء الثقيل، وتزويدها بمنظومات توجيه الصواريخ المختلفة، ومع ذلك استمرت أشكال التعاون بين البلدين بشكل غير مباشر حتى منتصف تسعينيات القرن العشرين[19]، وهو ما ساهم في تأسيس البنية التحتية النووية الأولية في إيران، ووضع الأسس لتطوراتها النووية اللاحقة.

من جانب آخر، بدأت الصين في تنفيذ مشاريع بنية تحتية كبيرة في إيران، مثل بناء خطوط السكك الحديدية، محطات الطاقة، والسدود، ووقّعت الصين في العام نفسه عقدًا لبناء مترو طهران، وقدّمت 75% من المعدات والتمويل والتكنولوجيا اللازمة للمشروع [20].

وفي الوقت نفسه، شكّلت عزلة إيران المتزايدة، واحتياج الصين المتنامي للطاقة ولشراكات دولية كبيرة، عوامل قربت الدولتين من بعضهما[21]. وفتحت الباب أمام فرص وحوافز جديدة للصين لتستأنف تعاونًا على مستوى كبير مع إيران، من اهمها: نجاح جيانغ زيمين في تقوية قبضته على السلطة عام 1997م، ومن ثم تخلص من قلقه حيال التوترات مع الولايات المتحدة بشأن العلاقات الصينية بإيران التي تهدد سيطرته، وفي عام 1999م أنتج القصف الجوي الأمريكي لسفارة الصين في بلجراد بطريق الخطأ ضغوطًا شعبية كبيرة على القيادة الصينية للنأي بنفسها عن الولايات المتحدة،" وفي نهاية عام 2001، انضمت الصين إلى منظمة التجارة العالمية، مما أفقد الولايات المتحدة ورقة ضغط مهمة كانت تستخدمها ضدها بشأن إيران. فقبل الانضمام، كانت واشنطن تهدد بعرقلة دخول الصين إلى المنظمة إذا تعاونت مع طهران، لكن بمجرد حصول الصين على العضوية، لم يعد هذا التهديد فعالًا، مما قلص نفوذ الولايات المتحدة في هذا الملف." [22].

ومع بدايات الألفية الجديدة بدأت العلاقات بين الصين وإيران في النضج والتوسع بشكل كبير جداً، وكانت الضغوط الأمريكية على روسيا واليابان وكوريا الجنوبية والهند وأوروبا لخفض التجارة والاستثمار مع إيران، بسبب برنامجها النووي[23]، قد مكّن الصين لتكون أكثر اندماجًا بالسوق المحلية الإيرانية الناقصة الخدمات، وطورت مواردها من الطاقة[24]، وقد توسعت العلاقات التجارية والاستثمارية بين الصين وإيران على نحو كبير في تلك الحقبة، إذ أصبحت الصين هي الشريك التجاري الأول لإيران[25]. وللمزيد من التفاصيل عن حجم التبادل التجاري بين إيران والصين (1996–2001م) **ينظر الجدول رقم (1)** [26].

جميع القيم بملايين الدولارات الأمريكية

السنة المالية الإيرانية	صادرات إيران إلى الصين	واردات إيران من الصين	إجمالي التبادل التجاري
1997-1996	62	395	457
1998-1997	92	655	747
1999-1998	77	613	690
2000-1999	170	565	735
2001-2000	177	887	1,064

ولتحليل حجم التبادل التجاري بين إيران والصين (1997–2001م) **ينظر الجدول رقم (2)**[27].

السنة	صادرات إيران إلى الصين	واردات إيران من الصين	الملاحظات
1997-1996	62 مليون $	395 مليون $	بداية العلاقة التجارية في نمو ملحوظ، مع عجز تجاري واضح لصالح الصين.
1998-1997	92 مليون $ (+48%)	655 مليون $ (+65%)	ارتفاع كبير في حجم التبادل التجاري، يعكس انفتاحًا سياسيًا أكبر.
1999-1998	77 مليون $ (-16%)	613 مليون $ (-6%)	انخفاض نسبي في الصادرات الإيرانية، يشير إلى تذبذب الطلب الصيني على بعض السلع.
2000-1999	170 مليون $ (+121%)	565 مليون $ (-8%)	قفزة في الصادرات الإيرانية (ربما نتيجة صفقات نفطية)، مع تراجع نسبي في الواردات.
2001-2000	177 مليون $ (+4%)	887 مليون $ (+57%)	تعافي كبير للواردات الصينية وزيادة طفيفة في الصادرات، مما يدل على تعمق الشراكة.

ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ :

1. ان الصين أصبحت شريكًا تجاريًا رئيسيًا لإيران خلال تلك المدة، مع توسع مستمر في التبادل الثنائي، لاسيما في مجال التكنولوجيا والآليات الصناعية.
2. عجز الميزان التجاري الإيراني مستمر طوال تلك المدة، حيث تستورد إيران من الصين أكثر بكثير مما تصدّر لها، وهو ما يعكس اعتمادًا متزايدًا على السلع الصينية.
3. الطفرة التي حدثت في صادرات إيران عام 2000-2001م ترتبط على الأرجح بصفقات نفطية أو صادرات بتروكيمياوية، وهو أمر يتماشى مع مساعي إيران لتجاوز العقوبات الغربية.
4. الزيادة الحادة في واردات ايران 2001-2002م قد تكون مؤشراً على بداية اعتماد أكبر على التكنولوجيا والبنية التحتية الصينية، تمهيدًا لعقود لاحقة في (السكك الحديد- الطاقة- والدفاع).

المبحث الثاني

أثر العلاقات الصينية–الإيرانية على النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط (2001-2005)

تطورت العلاقات الصينية–الإيرانية بين عامي 2001 - 2005م، حيث سعت الصين إلى تعزيز تعاونها مع إيران في مجالات متعددة، بما في ذلك الاقتصاد، الطاقة، والتكنولوجيا العسكرية،[28]، كما شهدت العلاقات العسكرية والتكنولوجية بين الصين وإيران تطورًا ملحوظًا، ففي الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة تفرض ضغوطًا على إيران عبر العقوبات الاقتصادية والتهديدات العسكرية، سعت إيران إلى تعزيز قدراتها العسكرية والتكنولوجية عبر تعاونها مع الصين، ذلك التعاون كان له تأثير كبير على توازن القوى في الشرق الأوسط، حيث أدت الصين دورًا محوريًا في دعم إيران في مواجهة الضغوط الأمريكية، وشمل التعاون العسكري والتكنولوجي مجالات عدة، بما في ذلك(تقنيات الصواريخ- الطائرات - أنظمة الدفاع الجوي) [29].

وبعد هجمات 11 أيلول 2001م، بدأت الولايات المتحدة في تغيير استراتيجياتها العسكرية في الشرق الأوسط، فبينما كانت الولايات المتحدة تحاول تعزيز نفوذها في المنطقة، بدأت الصين ترى في إيران شريكًا إستراتيجيًا لموازنة الهيمنة الأمريكية في المنطقة، الأمر الذي دفع بكين وطهران الى تعزيز التعاون العسكري في مجالات عدة، بما في ذلك بيع الأسلحة وتطوير التقنيات العسكرية المشتركة[30].
في تلك الفترة، بدأت الصين بتزويد إيران بأنظمة دفاع جوي وصواريخ متطورة، ففي عام 2002م قامت الصين بتزويد إيران بصواريخ "C-802" المضادة للسفن، وهو نظام صاروخي موجه بحرًا-أرضًا كان يمثل إضافة كبيرة للقوة البحرية الإيرانية، إلا انه بعد اكتشاف برنامج إيران السري لتخصيب اليورانيوم عام 2002م، بدأت الشركات الغربية في الانسحاب من إيران، وبدأت الحكومات الغربية في زيادة الضغط عليها، مما فتح فرص جديدة للشركات الصينية والبعثات الدبلوماسية لبناء روابط اقتصادية واستراتيجية مع طهران، فقامت الصين في عام 2003م بتوريد أنظمة رادار متطورة وصواريخ أرض-جو إلى إيران، مما ساعد في تعزيز الدفاعات الإيرانية ضد أي هجمات جوية[31]، ذلك التعاون كان له تأثير كبير على النفوذ الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط، لاسيما في ظل التوترات الناجمة عن الغزو الأمريكي للعراق عام 2003م[32]، واستمر التعاون العسكري بين الصين وإيران في التوسع خلال عامي (2004 - 2005م)، ووصلت الصين توريد صواريخ متطورة الى إيران، بما في ذلك أنظمة صواريخ سطح-جو، وأجهزة تشويش إلكترونية حديثة. وفي هذا الإطار، وقع البلدان عدة اتفاقيات لتعزيز التعاون في مجال الدفاع الجوي[33].

أحد أبرز الاتفاقات كانت عام 2004م عندما قامت الصين بتزويد إيران بنظام صواريخ أرض-جو من طراز "HQ-9" ، والذي يعتبر من الأنظمة الدفاعية المتقدمة، ذلك النظام كان يمثل نقلة نوعية في قدرات إيران على حماية أجوائها من الهجمات الجوية [34]، كما بدأ التعاون بين الصين وإيران في مجال تكنولوجيا الطائرات والمركبات العسكرية، فالصين قدمت لإيران تقنيات للطائرات العسكرية بدون طيار، فضلا عن مساعدات في تطوير الطائرات الهجومية، ذلك التعاون كان له دور كبير في تعزيز قدرات إيران على تنفيذ عمليات عسكرية بعيدة عن نطاق تأثير القوة الجوية الأمريكية[35].
كما ان التعاون العسكري والتكنولوجي بين الصين وإيران كان مدفوعًا بالعديد من العوامل الجيوسياسية منها[36]:
أولًا: كان الهدف الرئيسي من التعاون هو مواجهة الهيمنة الأمريكية في المنطقة بعد غزوها للعراق عام 2003م، مما أدى الى زيادة المخاوف الإيرانية من هجوم محتمل من قبل الولايات المتحدة وحلفائها، لذا سعت إيران إلى تعزيز دفاعاتها العسكرية من خلال التعاون مع الصين.
ثانياً: في الوقت نفسه، كانت الصين بحاجة إلى تعزيز مكانتها في منطقة الشرق الأوسط لضمان تدفق النفط والغاز، ومن خلال تعاونها مع إيران، حصلت على إمكانية الوصول إلى موارد الطاقة الإيرانية الكبيرة ، كما عززت علاقاتها العسكرية مع دولة مؤثرة في المنطقة.
وأدت التقنيات العسكرية التي قدمتها الصين لإيران إلى تعزيز موقف طهران الإقليمي، وقوّت من قدراتها الدفاعية والهجومية، تلك التطورات كانت تحديًا مباشرًا للولايات المتحدة، حيث شعرت واشنطن بأن إيران أصبحت تمتلك قدرات تمكنها من مقاومة أي تحرك عسكري أمريكي في المنطقة[37]. ولذلك أصبح تعاون الصين مع إيران في المجال العسكري جزءًا من استراتيجية أوسع لتعزيز علاقات بكين مع دول الشرق الأوسط، ولاسيما تلك التي تتعرض للضغوط من الولايات المتحدة. وفي هذا السياق، لم يقتصر التعاون على توريد الأسلحة، بل شمل أيضًا التعاون في البحث والتطوير في مجال الأنظمة الدفاعية[38]. ولمعرفة حجم التعاون العسكري الذي قدمته الصين الى ايران خلال المدة (2001-2005م) **ينظر الجدول رقم (3)** [39].

السنة	نوع السلاح العسكري	العدد	التفاصيل
2001	زوارق صواريخ من طراز C14 (Hudong)	5	زوارق سريعة مزودة بصواريخ C-802
2002	1. رادارات مراقبة JY-	6	1. رادارات مراقبة جوية بعيدة المدى

	14 2. دعم تقني للصواريخ		2. تطوير صواريخ " نصر" المضادة للسفن بمساعدة صينية
2003	صواريخ مضادة للسفنC-802 وHY-2 (Silkworm)	غير محدد	صواريخ كروز بحرية متقدمة وبعيدة المدى
2004	دعم في برامج الصواريخ الباليستية وتعاون في تطوير صواريخ نور (C-802) محليًا	غير محدد	نقل تقنيات لصواريخ قصيرة المدى مثل M-7(CSS-8) وكذلك مشروع مشترك لتطوير الصواريخ المضادة للسفن
2005	توقف التعاون العسكري الرسمي		الصين توقفت عن توقيع صفقات أسلحة جديدة مع إيران

وعند تحليل الأهمية الاستراتيجية لتلك للأسلحة المستوردة وتأثيرها على النفوذ الإقليمي والأمريكي في الشرق الأوسط نجد[40]:

1. ان صواريخ **C-802** و **HY-2:** هي صواريخ بحرية تُطلق من السفن أو من السواحل وتستهدف القطع البحرية حتى مدى 120 كم، وقد زادت من قدرة إيران على إغلاق مضيق هرمز نظريًا. وقد زوّدت الصين إيران بتلك الصواريخ منذ التسعينيات، لكن التعزيز الكبير حصل خلال الأعوام (2001–2005م)، وشكّل تحديًا مباشرًا للأسطول الأمريكي الخامس المتمركز في البحرين، ووجدته تهديد مباشر للملاحة الأمريكية والخليجية، والذي أجبر دول الخليج، لاسيما الإمارات والسعودية، ان تسعى لشراء أنظمة دفاع بحرية متقدمة.
2. تعد **زوارق C14 (Hudong):** زوارق استراتيجية مهمة في الحرب غير المتماثلة، فهي زوارق سريعة مزودة بصواريخ، مصممة للعمليات في المضائق والمياه الضحلة، وقد تبنت إيران استراتيجية "سرب الزوارق " تلك لمهاجمة القطع البحرية الأمريكية الكبرى في حالة حدوث أي حرب بينهما، وحذرت تقارير البنتاغون عامي (2004 -2005م) من ذلك التهديد بشدة[41].
3. اما صواريخ **M-7 (CSS-8)**: فهي صواريخ باليستية قصيرة المدى وهو تطور استراتيجي ضمن سياسة الردع الإيراني لضرب أهداف عسكرية في الدول المجاورة.
4. ان العلاقات العسكرية بين إيران والصين قدمت لإيران بدائل عن الأسلحة الغربية، مما قلل من فعالية العقوبات الأمريكية في كبح طموحات إيران العسكرية.
5. أثّر التعاون الصيني-الإيراني في تغيير ميزان القوى في الشرق الأوسط لصالح محور مقاوم للنفوذ الأمريكي، وساهم في تعزيز موقف إيران الإقليمي.

اما تأثير ذلك التسلح على دول الخليج العربي كالسعودية، الإمارات، البحرين وعلى والنفوذ الأمريكي فقد شعرت الدول اعلاه بالتهديد المتزايد من القدرات الصاروخية الإيرانية المدعومة صينيًا، ما أدى الى زيادة استيراد الأسلحة من الولايات المتحدة كرد فعل، والى سباق تسلح غير معلن[42].

ومن جانب اخر زاد تعزيز الوجود العسكري الأمريكي في البحرين وقطر لحماية المصالح النفطية والممرات المائية [43]، ورأت في التعاون الصيني-الإيراني تهديدًا لموازين القوى البحرية والجوية، وقد وصفت وزارة الدفاع الأمريكية (DoD) عام 2005م الصين بأنها "مُسهّل استراتيجي" لبرامج الأسلحة الإيرانية في تقريرها السنوي حول التهديدات العالمية[44].

نستنتج من ذلك ان التعاون العسكري بين إيران والصين خلال الأعوام (2001–2005م) لم يكن ضخمًا من حيث الحجم، لكنه كان حاسمًا في رفع قدرات إيران الاستراتيجية، ذلك التعاون ساعد إيران على الصمود أمام الضغوط الأمريكية، وعلى تشكيل بيئة إقليمية أكثر تعقيدًا أمام النفوذ الغربي.في المقابل، أدى ذلك إلى تعزيز التواجد العسكري الأمريكي، لاسيما في القواعد الخليجية، مما عمّق من حالة التوتر الإقليمي.

أما ما يخص التجارة والمشاريع الاقتصادية المشتركة

شهدت العلاقات الاقتصادية بين الصين وإيران انتعاشاً كبيراً مطّلع الألفية الثالثة، لاسيما مع عزلة إيران دولياً التي دفعتها إلى "النظر شرقاً" فتوجّهت نحو شراكة مع الصين، وفي الوقت الذي كانت فيه الصين تبحث عن مصادر طاقة جديدة وأسواق خارجية، كانت إيران تحتاج إلى أسواق ومصادر تمويل جديدة بفعل العقوبات التي فُرضت عليها منذ العام 1979م. وبحلول عام 2001م بلغت قيمة التبادل التجاري بين البلدين نحو(3.3) مليار دولار[45]، ثم تسارعت الروابط لاحقاً بزيادة ضخمة في الواردات والصادرات، واستمرت إيران تصدر إلى الصين أساساً منتجات الطاقة (نفطاً وغازاً)، كانت وارداتها الصينية متنوعة بشكل كبير، فقد شملت في تلك الفترة معدات وآلات ونسيجاً ومنتجات كيميائية وسلع استهلاكية، ومن الأمثلة على ذلك أن الصين كانت تصدر إلى إيران بضاعة "شبه شاملة"، من البنزين المكرر (لتغطية النقص في مصافي إيران) إلى السيارات والإلكترونيات وحتى السلع الاستهلاكية، وبالمقابل صدّرت إيران الى الصين في تلك الفترة كميات كبيرة من النفط الخام والمنتجات البتروكيماوية والمعادن (كالحديد والكروم)، إذ كانت ايران تُعَدّ من أهم موردي النفط الموثوقين الى الصين، فهي تمتلك احتياطيًا نفطيًا ضخمًا يصل الى (١٥٨,٤) مليار برميل، وهي بذلك تحتل المرتبة (الرابعة) عالميًا بعد فنزويلا والسعودية وكندا[46]، أي ما نسبته (٩,٣٪) من الاحتياطي العالمي [47]. وثاني أكبر مصدر للنفط إلى الصين بعد السعودية، وكانت جزء من استراتيجية الصين طويلة الأجل[48]، هي تنويع مصادر الحصول على الطاقة، لا سيّما من منطقة الشرق الأوسط كثيرة التقلبات الجيوسياسية المؤثرة على ثبات الإمدادات النفطية[49].

الا انه على الرغم من ذلك لم تحظَ الاستثمارات الإيرانية في الصين بأي أهمية تذكر خلال المدة محل البحث، نظراً لضعف قدرة الشركات الإيرانية على التوسع الخارجي، أما الاستثمارات الصينية في إيران فكانت ملحوظة بشكل اكبر[50]، وإن بقيت محدودة بفعل العقوبات المالية وقد تجلّت تلك الاستثمارات بالدرجة الأولى في قطاع الطاقة والمشاريع الإنشائية[51]. فقد رست عقودٌ ضخمة لشركات النفط الوطنية الصينية، حيث شارك (أو حاول المشاركة) كل من "سي إن بي سي"(CNPC) ، و«سينوبيك»، وشركة س إن أو سي (CNOOC) ومقرّها بكين التي سعت في تطوير حقول نفط وغاز إيرانية متعددة، منها مشاريع استثمارية واسعة في حقول مثل مسجد سليمان العراقية العريقة، وتطوير حقل جنوب بارس الغازي العملاق (الذي تشارك إيران في تطويره مع قطر)[52]، وتولّت شركة سينوبيك الصينية قيادة تطوير حقل يَداواران النفطي المتنازع عليه (فيويّنار) بطاقة إنتاجية تقدر بـ (26 مليار برميل محتمل) لتزويد الصين بنحو (150) ألف برميل نفط يومياً، وتعهدت بشراء (250) مليون طن من الغاز الطبيعي المسال الإيراني على مدى 30 عاماً، كما تقدمت شركات مثل CNOOC بمشاريع استثمارية بمليارات الدولارات في حقول نفطية وغازية إيرانية، وكان من المتوقّع أن تضخّ استثمارات صينية كبيرة في حقل «آزاديجان» النفطي ومرحلة جديدة من حقل «جنوب بارس» الغازي، على الرغم من أن التنفيذ الفعلي واجه عقبات[53]. إلى جانب ذلك، شاركت شركات صينية في مشروعات بنية تحتية مهمة داخل إيران، من أبرزها تعاون «مجموعة تشيتشيتش» الصينية مع طهران في بناء منظومات مترو أنفاق طهران، حيث تولّت تلك الشركة –عبر عقد قيمته (328) مليون دولار– تجهيز الأنظمة الكهربائية والميكانيكية وتوفير عربات القطار والإلكترونيات المرتبطة به لخطّي مترو طهران (1و2)، واكتمل المشروع بدوره في عام 2001م، وبالفعل أصبحت طهران أول مدينة في الشرق الأوسط تشغل مترو أنفاق تم بناؤه بالكامل بمعايير صينية، كما دخلت شركات صينية أخرى في مشاريع بناء سدود ومحطات كهرباء ومصانع مثل مصانع (الإسمنت) في إيران، وإن خضعت تلك المشاريع أحياناً للتأجيل أو إعادة التفاوض[54].

ونمت التجارة بين الصين وإيران نمواً سريعاً خلال الأعوام (2001–2005م) حيث تشير بيانات صندوق النقد الدولي إلى أن قيمة التبادل قفزت من نحو 4 مليارات دولار في 2003م إلى أكثر من (9) مليارات عام 2005م وأسهم ذلك النمو في بروز الصين كواحدة من أبرز شركاء إيران التجاريين، فبحلول 2005م مثّلت الصين نحو(10%)من إجمالي التجارة الإيرانية، وعلى الرغم من عزوف بعض الشركات الأجنبية عن إيران بسبب العقوبات، إلا ان أنشطة الشركات الصينية ظلت مستمرة، إلى درجة أن إيران أصبحت

مُصدّراً رئيسياً للنفط الذي يمر عبر آسيا، وكانت نحو (10%) من صادرات النفط الإيرانية موجهة للصين قبل العقوبات[55]، وفي الوقت ذاته ازداد إعتماد الصين على واردات الطاقة الإيرانية، التي بلغت حصة إيران فيها عام 2005م بحدود (13%) من إجمالي واردات الصين النفطية كل ذلك دلّ على أهمية التعاون الطاقوي في العلاقات الاقتصادية، حيث استفادت الصين من موارد إيران الهيدروكربونية بينما حصلت طهران على استثمارات وتكنولوجيا ثرية في القطاع النفطي والغازي [56].

نستنتج من ذلك ان العلاقات الصينية–الإيرانية أعاقت جهود واشنطن في مجلس الأمن لفرض عقوبات جماعية على ايران عندما كانت تستخدم الصين مرارًا حق النقض (الفيتو) أو الامتناع عن التصويت بما يصبّ في مصلحة إيران، ما أضعف فعالية الجبهة الغربية ضد طهران. وقوّضت أدوات الضغط الأميركية التقليدية كالعقوبات والعزلة، وأسهمت في تحوّل ميزان القوى الاقتصادي تدريجياً في الشرق الأوسط، من هيمنة غربية إلى شراكة متعددة الأطراف، ومع أن الصين لم تكن تسعى إلى منافسة سياسية أو عسكرية مباشرة آنذاك، إلا ان وجودها الاقتصادي مهّد لنفوذ استراتيجي أكبر في العقد التالي[57].
ولمعرفة حجم التبادل التجاري بين البلدين للاعوام (2001-2005 م) **ينظر الجدول رقم (4)** [58].

السنة	صادرات إيران إلى الصين (مليار دولار)	واردات إيران من الصين (مليار دولار)	إجمالي حجم التجارة (مليار دولار)
2001	2.203	0.889	3.313
2002	2.133	1.046	3.179
2003	3.007	1.541	4.548
2004	3.014	2.062	5.076
2005	0.500	2.400	2.900

ولتحليل حجم التبادل التجاري بين إيران والصين من خلال الجدول أعلاه نجد تصاعد ملحوظ لاسيما في مجال الطاقة، بعد ان أصبحت الصين شريكًا اقتصاديًا رئيسيًا لإيران، وهذا التوجه قلل من تأثير العقوبات الأمريكية على إيران، حيث وجدت الأخيرة بدائل اقتصادية خارج النظام المالي الغربي.

نستنتج من ذلك ان التعاون العسكري والتكنولوجي بين جمهورية الصين الشعبية وجمهورية إيران الإسلامية، شهد خلال الأعوام (2001 - 2005م)، تطورًا ملحوظًا ومتسارعًا، مما أحدث تحولًا ملموسًا في موازين القوى الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، وقد تركز ذلك التعاون في مجالات حيوية مثل تطوير الصواريخ الباليستية، وأنظمة الدفاع الجوي، وصناعة الطائرات العسكرية، كجزء من استراتيجية دفاعية شاملة تهدف إلى تعزيز القدرات الدفاعية الرادعة لإيران في مواجهة التهديدات المحتملة، لاسيما من الجانب الأمريكي، وفي سياق متصل، قدّمت تلك الشراكة مع الصين لإيران أدوات استراتيجية مهمة، ساهمت في تعزيز موقفها في مواجهتها المستمرة مع النفوذ والهيمنة الغربية في المنطقة، ودعمت جهودها لبناء توازن قوة إقليمية أكثر استقلالية وهذا ما عزز قدرات ايران العسكرية والاقتصادية خلال السنوات اللاحقة.

الخاتمة

1. تميزت العلاقات الإيرانية–الصينية خلال المدة (1996–2005م) بنمو مضطرد ومتعدد الأبعاد، شمل المجالات الاقتصادية، والعسكرية، والسياسية، بما يعكس سعي الطرفين لتأطير شراكة استراتيجية بعيدة المدى.

2. عكست تلك العلاقات نوعًا من "توازن المصالح"، حيث استفادت إيران من التقنيات الصينية والدعم السياسي في المحافل الدولية، مقابل حصول الصين على موارد طاقة مستقرة ومتنوعة، في ظل تنامي حاجتها للطاقة بعد صعودها الصناعي.
3. شكّل الوجود الأميركي المتصاعد في الشرق الأوسط، لاسيما بعد غزو العراق عام 2003م، دافعًا إضافيًا لتقارب طهران وبكين، إذ سعت الصين إلى تعزيز نفوذها الغير مباشر عبر دعم خصوم واشنطن، فيما اعتبرت إيران العلاقة مع الصين وسيلة لتقليل الضغوط الغربية والالتفاف على العقوبات.
4. ازداد التبادل التجاري بين الطرفين بأكثر من (400%) خلال أقل من عشر سنوات، مما يعكس تحوّل الصين إلى أحد أهم الشركاء الاقتصاديين لإيران، في ظل انسحاب أو تقليص شركات غربية لوجودها بسبب الضغط الأميركي.
5. في الجانب العسكري، لعبت الصين دورًا محدودًا ولكن مؤثرًا، عبر نقل تقنيات مزدوجة الاستخدام وتعاون في بعض مجالات الدفاع الجوي والبحري، مع مراعاة عدم إغضاب واشنطن، مما يعكس براغماتية بكين في إدارة العلاقة الثلاثية (إيران–الصين–أميركا).
6. إن العلاقات الإيرانية–الصينية لم تكن مجرد تحالف ضد النفوذ الأميركي، بل كانت تعبيرًا عن تقاطع مصالح آنية واستراتيجية، في عالم ما بعد الحرب الباردة، تحكمه الاعتبارات الاقتصادية والجيواستراتيجية بدرجة متزايدة.
7. بذلك، يمكن القول إن الفترة الممتدة بين (1996 -2005م) أرست أسس الشراكة الإيرانية–الصينية الحديثة، التي تطورت لاحقًا لتشمل اتفاقيات استراتيجية طويلة الأمد، لاسيما بعد 2005م، ما يشير إلى أن "توازن المصالح" كان مقدمًا لتحالفات أعمق.

الهوامش:

[1] جون دابليو جارفر، الصين وإيران: شركاء قدامى في عالم ما بعد الامبراطورية، مطبعة جامعة واشنطن، الولايات المتحدة، 2006، ص 16.

[2] روي يلينك وأدي ليبل، "القوة الناعمة للصين في العلاقات بين الصين وإيران"، مجلة دراسات الشرق الأوسط، نيسان 2019، ص 39؛ سكوت هارولد وعلي رظا نادر، الصين وإيران: العلاقات الاقتصادية والسياسية والعسكرية، مركز راند للسياسات العامة في الشرق الأوسط، 2012، ص 15.

[3] محمد رضا بهلوي (1941– 1979) : ولد في طهران عام 1919، خلف أباه رضا بهلوي بعد قيام قوات التحالف باحتلال إيران والإطاحة به، وتنصيبه بدلاً عنه عام 1941، وكان آخر شاه يحكم إيران قبل الثورة الإسلامية عام 1979، حيث أرغم على مغادرة إيران الى مصر أثر قيام مظاهرات عارمة ضد حكمه، وبمغادرته تسلم آية الله الخميني الحكم بعد عودته من منفاه. توفي عام 1980. للتفاصيل ينظر: الموسوعة العربية الميسرة، المجلد 6، ط 3، المكتبة العصرية، بيروت، 2009، ص 3047.

[4] إسماعيل صبري مقلد، "إعادة النظر في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الصين"، مجلة السياسة الدولية، العدد (31)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 1994، ص 11.

[5] ثورة نشبت عام 1979، وحولت إيران من نظام ملكي تحت حكم الشاه محمد رضا بهلوي، الى جمهورية إسلامية بقيادة آية الله الخميني. انقسمت الثورة الى مرحلتين: الأولى– دامت من منتصف 1977 الى منتصف 1979، وشهدت تحالفاً ما بين الليبراليين واليساريين والجماعات الدينية لإسقاط الشاه. والمرحلة الثانية– شهدت بروز آية الله الخميني وتعزيز سلطته وتطهير زعماء الجماعات المعارضة للسلطة الدينية. للتفاصيل ينظر: دونالد ولبر، إيران ماضيها وحاضرها، ترجمة: عبد النعيم محمد حسنين، ط 2، القاهرة، 1985، ص ص 11– 25؛ صفاء ابراهيم الموسوي، أثر المتغير الامريكي في العلاقات الصينية الايرانية 2001–2021 والصادرة عن مجلة مدارات إيرانية: العدد الرابع عشر كانون الأول – ديسمبر 2021.

[6] حرب نشبت بين العراق وإيران من عام (1980– 1988)، لتكون بذلك أطول نزاع عسكري في القرن العشرين، وواحدة من أكثر الصراعات العسكرية دموية، حيث خلّفت نحو (مليون) قتيل، وبلغت خسائرها المادية (400) مليار دولار. وكان من أهم أسبابها تأزم العلاقات السياسية والدبلوماسية بين النظام الإسلامي في إيران ونظام حزب البعث في العراق بعد قيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979. وبعد (8) سنوات من الحرب، وافق البلدان في 20 آب 1988 على وقف إطلاق النار. للتفاصيل ينظر: الموسوعة العربية الميسرة، المجلد 3، ص 1324– 1325؛ وللمزيد ينظر: صفاء ابراهيم الموسوي، أثر المتغير الامريكي في العلاقات الصينية الايرانية 2001–2021 والصادرة عن مجلة مدارات إيرانية: العدد الرابع عشر كانون الأول – ديسمبر 2021.

[7] عبد الرؤف مصطفى الغنيمي، العلاقات الصينية– الإيرانية آفاق الشراكة الإستراتيجية في عالم متغير ، مجلة الدراسات الإيرانية، العدد الحادي عشر، السنة الرابعة، ابريل 2020، ص69.

[8]China and Iran: An Emerging Partnership Post-Sanctions–Middle East Institute.p.24.
[9]China and Iran, Op.Cit, p.25.

[10] فؤاد عاطف العبادي، السياسة الخارجية الإيرانية وأثرها على أمن الخليج العربي 1991–2012)، رسالة ماجستير منشورة ، مقدمة الى كلية الآداب، جامعة الشرق الآوسط، 2012، ص 76.

[11] غيث سفاح متعب، الدور الصيني في آسيا، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية– جامعة بغداد، 2003، ص 77– 78.

[12]وهي سلسلة من الاحتجاجات بدأت في 15 نيسان 1989 بعد وفاة هو ياوبانغ، الأمين العام السابق للحزب الشيوعي الصيني، والذي كان يُعتبر رمزًا للإصلاح، وقادها طلاب جامعيون في العاصمة بكين في ساحة تيانانمين، مطالبين بإصلاحات سياسية منها: حرية التعبير، مكافحة الفساد، ومزيد من الحريات السياسية والإصلاحات الديمقراطية. إلا أن الحكومة الصينية أعلنت الأحكام العرفية، وفي ليلة 3 إلى 4 حزيران 1989، أرسلت الجيش لقمع الاحتجاجات، مما أدى إلى مقتل المئات وربما الآلاف من المتظاهرين والمدنيين وتشير التقديرات غير الرسمية ان عدد القتلى بين 1000 الى 2500 شخص، وتُفرض الحكومة الصينية الى الآن رقابة صارمة على أي نقاش أو إحياء لذكراها. للمزيد من التفاصيل ينظر: صحيفة "Le Monde الفرنسية في 6 حزيران 1989؛ Timothy Brook, Quelling the People: The Military Suppression of the Beijing Democracy Movement" Stanford University Press, United States, 1992, p. 3.

[13] China and Iran, Op.Cit, p.25.

[14] سكوت هارولد وعلي رظا نادر، المصدر السابق، ص 3.

[15]China and Iran, Op.Cit, p.25.

[16]China and Iran, Op.Cit, p.25.

[17]أنور الهواري، "زيارة كلنتون الى الصين: التقاء المصالح فوق اصطدام المبادئ"، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٣٤)، القاهرة، تشرين الأول ١٩٩٨، ص ٢٠٨.

(18)Fitzpatrick, Mark. "The Iranian Nuclear Crisis: Avoiding Worst-Case Outcomes." IISS Strategic Dossier, Routledge, 2008, p. 27.

(19)Fitzpatrick, Mark., Op.Cit, p. 27.

(20) سكوت هارولد وعلي رضا نادر، المصدر السابق، ص 4.

(21) علاء الدين آذري، تاريخ روابط إيران وچين، نوبت چاب 2، موسسه انتشارات امير كبير، 1377هـ، ص 162.

(22) إسماعيل صبري مقلد، المصدر السابق، ص 11.

(23) دينيس فان فرانكين هيكلي، "الاتجاهات الجديدة في سياسة الأسلحة الصينية للتصدير: العلاقات العسكرية للصين مع إيران"، مجلة قضايا آسيوية، الجزائر، 1990، ص 214.

(24)رسول افضلى وجمعى ازهمكاران، دولت مدرن در ايران، قم، ١٣٨٦هـ، ص 485- 486.

(25) سكوت هارولد وعلي رضا نادر، المصدر السابق، ص 5.

(26)صندوق النقد الدولي، تقارير موظفي صندوق النقد الدولي، المجلد 2003، العدد 280، الجدول 44: "توزيع صادرات إيران غير النفطية حسب الدول، 1996/1997–2001/2002".

(27)صندوق النقد الدولي، تقارير موظفي صندوق النقد الدولي، المجلد 2003، العدد 280، الجدول 46: "توزيع واردات إيران حسب الدول، 1996/1997–2001/2002".

(28) بتول حسين علوان، مستقبل سياسة الصين الخارجية في ضوء المتغيرات الدولية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية– جامعة بغداد، 1999، ص 31؛ سكوت هارولد وعلي رظا نادر، المصدر السابق، ص 4.

(29)مركز الدراسات الإيرانية–الروسية. "التعاون العسكري بين إيران والصين خلال عقد الثمانينيات". تقرير بحثي، موسكو، 2015، ص. 14.

(30)مركز الدراسات الإيرانية–الروسية. المصدر السابق، ص. 14.

(31)Richard D. Fisher Jr., China's Military Technology Transfer to Iran by The Jamestown Foundation, 2006, P.102-112.

(32) بتول حسين علوان، المصدر السابق 1999، ص 31؛ سكوت هارولد وعلي رظا نادر، المصدر السابق، ص 4.

(33)Richard D. Fisher Jr , Op.Cit, P.102-112; Dennis J. Blasko, *The China-Iran Military Relationship. Asian Military Review*, 2005. P 32-45.

(34) Christopher Layne, The China-Iran Military Relationship: A Strategic Partnership The Washington, 20011, P. 88-99.

(35)Christopher Layne, Op.Cit, P 88-101.

(36)Michael T. Klare, China and the Middle East: The Strategic Partnership with Iran, Harvard International Review, 2007. P. 176-185

(37)Dennis C. Blair, China's Military-Technical Assistance to Iran: Implications for U.S. Interests Asian, Security Studies, 2005. P. 145-157.

(38)Dennis C. Blair, Op.Cit, P. 145-157.

(39)U.S. Department of Defense, "Annual Report to Congress: Military Power of the People's Republic of China, 2005, p. 29.

Print ISSN 3006-3256 Online ISSN 3006-3264

(40)John W. Garver, China and Iran: Ancient Partners in a Post-Imperial World, University of Washington Press, 2006, p. p. 87- 93.

(41).Atul Kumar,"China's Arms Transfer to Iran: More Noise, Less Substance", Contemporary Review of the Middle East ،2024, p. 46.

(42)Middle East Review of International Affairs, Vol. 8, No. 1, March 2004.

(43)أحمد نبيل محمد فؤاد، "الصناعات العسكرية الصينية ومبيعاتها لدول الشرق الأوسط"، مجلة السياسية الدولية، القاهرة، العدد (140)، نيسان 2000، ص 215.

(44)U.S. Department of Defense, "Annual Report to Congress: Military Power of the People's Republic of China, 2005, p.28- 29; Masoud Rezaei, Chinese-Iranian Military Relations, Iranian Review of Foreign Affairs, 2014,P. 125-126.

(45) تقرير صندوق النقد الدولي،

"Islamic Republic of Iran: Direction of Total Exports, 1999–2003" Table 43,P.43.

(46) محمد کاظم سجادپور وشهروز شریعتی، "گزاره ایران در روابط آمریکا وچین 1991–2009"، فصلنامه ژئوپلتیک، شماره (دوم)، سال (هفتم)، تابستان1390ه، ص 53.

(47) سید جلال دهقانی فیروزآبادی، سیاست خارجی جمهوری اسلامی ایران، سمت، تهران، 1388ه، ص 134.

(48) للتفاصيل ينظر: عبد الرؤوف مصطفى جلال، "الصعود الصيني وسياسات التطويق الأمريكية"، مجلة رؤى مصرية، العدد (58)، مركز الأهرام للدراسات الاجتماعية والتاريخية، القاهرة، تشرين الثاني 2019، ص ص 16– 22.

(49) للتفاصيل ينظر: إبراهيم الأخرس، الصين– الخلفية الايدلوجية والنفعية البراجماتية، دار الأحمدي للنشر، القاهرة، 2006، ص 67– 106؛ عبد الرؤوف مصطفى الغنيمي وأحمد شمس الدين ليلة، المصدر السابق، ص 70– 71.

(50) تقرير صندوق النقد الدولي،

"Islamic Republic of Iran: Origin of Imports, 2001/02–2005/06"Table 43,P.43.

(51) المصدر نفسه ، ص 43.

(52) المصدر نفسه، ص 44.

(53) John W. Garver, OP.Cit, P.P. 83–97.

(54)إبراهيم الأخرس، الصين– الخلفية الايدلوجية والنفعية البراجماتية، دار الأحمدي للنشر، القاهرة، 2006، ص 67– 106؛ عبد الرؤوف مصطفى الغنيمي وأحمد شمس الدين ليلة، المصدر السابق، ص 70– 71.

(55) تقرير صندوق النقد الدولي،

"Islamic Republic of Iran: Origin of Imports, 2001/02–2005/06"Table 43,P.43.

(56)دينيس فان فرانكين هيكلي، "الاتجاهات الجديدة في سياسة الأسلحة الصينية للتصدير: العلاقات العسكرية للصين مع إيران"، مجلة قضايا آسيوية، الجزائر، 1990، ص 214.

[57]محمد كاظم سجادپور وشهروز شريعتى، "گزاره ايران در روابط آمريكا وچين 1991–2009"، فصلنامه ژئوپلتيک، شماره (دوم)، سال (هفتم)، تابستان1390هـ، ص 53.

[58]عبد الرؤوف مصطفى جلال، "الصعود الصيني وسياسات التطويق الأمريكية"، مجلة رؤى مصرية، العدد (58)، مركز الأهرام للدراسات الاجتماعية والتاريخية، القاهرة، تشرين الثاني 2019، ص ص 16– 22.

قائمة المصادر

أولًا: الوثائق المنشورة:

1. تقرير صندوق النقد الدولي،
"Islamic Republic of Iran: Origin of Imports, 2001/02–2005/06"Table 43.
2. تقرير صندوق النقد الدولي،
Islamic Republic of Iran: Direction of Total Exports, 1999–2003" Table 43.
3. U.S. Department of Defense, “Annual Report to Congress: Military Power of the People's Republic of China, 2005.
4. صندوق النقد الدولي، تقارير موظفي صندوق النقد الدولي، المجلد 2003، العدد 280، الجدول 46: "توزيع واردات إيران حسب الدول، 1996/1997–2001/2002".
5. مركز الدراسات الإيرانية–الروسية. "التعاون العسكري بين إيران والصين خلال عقد الثمانينيات". تقرير بحثي، موسكو، 2015.

ثانيا: الرسائل والاطاريح:

1. بتول حسين علوان، مستقبل سياسة الصين الخارجية في ضوء المتغيرات الدولية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية– جامعة بغداد، 1999.
2. شكرية عباس قاسم، العلاقات الصينية– الإيرانية مرحلة ما بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية– جامعة 5بغداد، 2007.
3. غيث سفاح متعب، الدور الصيني في آسيا، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية– جامعة بغداد، 2003.
4. غيث سفاح متعب، العلاقات العراقية الصينية ١٩٨٦– 1988، رسالة ماجستير (غير منشورة)، العلوم السياسية– جامعة بغداد، ١٩٩٢.
5. فؤاد عاطف العبادي، السياسة الخارجية الإيرانية وأثرها على أمن الخليج العربي 1991–2012)، رسالة ماجستير منشورة، مقدمة الى كلية الآداب، جامعة الشرق الآوسط، 2012.

ثالثًا: البحوث المنشورة:

1. أحمد إبراهيم محمود، "البرنامج النووي الايراني– التطور والدوافع والدلالات الاستراتيجية"، مجلة السياسة الدولية، العدد (31)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 1998.

2. أحمد نبيل محمد فؤاد، "الصناعات العسكرية الصينية ومبيعاتها لدول الشرق الأوسط"، مجلة السياسية الدولية، العدد (140)، القاهرة، نيسان 2000.
3. إسماعيل صبري مقلد، "إعادة النظر في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الصين"، مجلة السياسة الدولية، العدد (31)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 1994.
4. أنور الهواري، "زيارة كلنتون الى الصين: التقاء المصالح فوق اصطدام المبادئ"، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٣٤)، القاهرة، تشرين الأول ١٩٩٨.
5. دينيس فان فرانكين هيكلي، "الاتجاهات الجديدة في سياسة الأسلحة الصينية للتصدير: العلاقات العسكرية للصين مع إيران"، مجلة قضايا آسيوية، الجزائر، 1990.
6. روي يلينك وأدي ليبل، "القوة الناعمة للصين في العلاقات بين الصين وإيران"، مجلة دراسات الشرق الأوسط، نيسان 2019.
7. سمير زكي البسيوني، "إيران والبحث عن الفيتو"، مجلة مختارات إيرانية، العدد (٥٤)، القاهرة، كانون الثاني ٢٠٠٥.
8. صفاء ابراهيم الموسوي، أثر المتغير الامريكي في العلاقات الصينية الايرانية 2001-2021 والصادرة عن مجلة مدارات إيرانية: العدد الرابع عشر كانون الأول – ديسمبر 2021.
9. عبد الرؤوف مصطفى الغنيمي وأحمد شمس الدين ليلة، "العلاقات الصينية–الإيرانية آفاق الشراكة الاستراتيجية في عالم مُتغير"، مجلة الدراسات الإيرانية، السنة (الرابعة)، العدد (الحادي عشر)، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، الرياض، تشرين الثاني 2020.
10. عبد الرؤوف مصطفى جلال، "الصعود الصيني وسياسات التطويق الأمريكية"، مجلة رؤى مصرية، العدد (58)، مركز الأهرام للدراسات الاجتماعية والتاريخية، القاهرة، نيسان 2019.
11. محمود علي الداود، "العلاقات الصينية مع منطقة الخليج العربي وتأثيراتها الاقليمية"، مجلة شؤون سياسية، العدد (5)، مركز الجمهورية، بغداد، 1996.

رابعاً: الكتب:

أ- المصادر العربية والمعربة:

1. إبراهيم الأخرس، الصين– الخلفية الايدلوجية والنفعية البراجماتية، دار الأحمدي للنشر، القاهرة، 2006.
2. آرون كومار، الصين ترغب بزيادة تفاعلاتها التجارية مع إيران، ترجمة: بسام شيحا، الدار العربية للنشر والتوزيع، بيروت، 2008.
3. جون دابليو جارفر، الصين وإيران شريكان قديمان ما بعد الامبريالية، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الأمارات العربية المتحدة، 2009.
4. جون دابليو جارفر، الصين وإيران: شركاء قدامى في عالم ما بعد الامبراطورية، مطبعة جامعة واشنطن، الولايات المتحدة، 2006.

5. حسيب عارف العبيدي، النظام السياسي في إيران، معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية– الجامعة المستنصرية، بغداد، 1986.
6. دونالد ولبر، إيران ماضيها وحاضرها، ترجمة: عبد النعيم محمد حسنين، ط 2، القاهرة، 1985.
7. سكوت هارولد وعليرظا نادر، الصين وإيران: العلاقات الاقتصادية والسياسية والعسكرية، مركز راند للسياسات العامة في الشرق الأوسط، 2012.
8. عبد الله النبالي، الجمهورية الإسلامية في إيران، مؤسسة دار فؤاد، بيروت، ١٩٩٠.
9. محمد السيد سليم، الصين في ظل نظام ثنائي القطبية، مركز الدراسات الاستراتيجية– الجامعة الأردنية، عمّان، ١٩٩٤.
10. محمد وصفي أبو مغلي، دليل الشخصيات الإيرانية المعاصرة، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، 1983.
11. هاشم بهبهاني، سياسة الصين الخارجية في العالم العربي، ترجمة: مركز البحوث والمعلومات، لندن، ١٩٨٥.
12. هاني جواد كاظم النجار، السياسة الخارجية لإيران في عهد الرئيس محمد خاتمي (1997– 2005) دراسة تاريخية، مركز عين للدراسات والبحوث المعاصرة، النجف الأشرف، 2018.
13. هنريك كريفت، الصين تسعى وراء الطاقة، ترجمة: مها صالح خضر، دار الخليل للنشر، عمّان، 1997.
14. هيثم غالب الناهي، السياسة النووية الدولية، دار العلوم الأكاديمية، دمشق، 2005.

ب– الفارسية:

1. انوشيروان اخيشلمي، سياست خارجي ايران در دوران سازندكي، ترجمه: ابراهيم متقي فتاحي، تهران، ١٣٧٧هـ.
2. بهاره سازمند وفريبرز ارغوانی، "ایران، چین وچالش‌های فراروی همکاری فراگیر"، فصلنامه سیاست، دوره (43)، شماره (3)، پاییز 1391هـ.
3. رسول افضلی وجمعی ازهمکاران، دولت مدرن در ایران، قم، ١٣٨٦هـ.
4. سید جلال دهقانی فیروزآبادی، سیاست خارجی جمهوری اسلامی ایران، سمت، تهران، 1388هـ.
5. علاء الدين آذري، تاريخ روابط إيران وچين، نوبت چاب 2، موسسه انتشارات امير كبير، 1377هـ.
6. محسن شریعتی نیا، "مثلث ایران، چین وآمریکا"، در کتاب آسیا: ویژه روابط ایران وچین،: موسسه ابرار معاصر، تهران، 1390هـ.
7. محمد کاظم سجادپور وشهروز شریعتی، "گزاره ایران در روابط آمریکا وچین 1991–2009"، فصلنامه ژئوپلتیک، شماره (دوم)، سال (هفتم)، تابستان1390هـ.

ج– الاجنبية:

1. Atul Kumar,"China’s Arms Transfer to Iran: More Noise, Less Substance", Contemporary Review of the Middle East ،2024.
2. China and Iran: An Emerging Partnership Post-Sanctions–Middle East Institute.
3. Christopher Layne, The China-Iran Military Relationship: A Strategic Partnership The Washington, 20011.
4. Dennis C. Blair, China’s Military-Technical Assistance to Iran: Implications for U.S. Interests Asian, Security Studies, 2005.

5. Dennis J. Blasko, The China-Iran Military Relationship. Asian Military Review, 2005.
6. Fitzpatrick, Mark. “The Iranian Nuclear Crisis: Avoiding Worst-Case Outcomes.” IISS Strategic Dossier, Routledge, 2008.
7. John W. Garver, China and Iran: Ancient Partners in a Post-Imperial World, University of Washington Press, 2006.
8. Masoud Rezaei, Chinese-Iranian Military Relations, Iranian Review of Foreign Affairs, 2014.
9. Michael T. Klare, China and the Middle East: The Strategic Partnership with Iran, Harvard International Review, 2007.
10. Richard D. Fisher Jr., China’s Military Technology Transfer to Iran by The Jamestown Foundation, 2006.
11. Timothy Brook, "Quelling the People": The Military Suppression of the Beijing Democracy Movement" Stanford University Press, United States, 1992.

خامساً: الموسوعات:

1. الموسوعة العربية الميسرة، ط 3، المجلد 6، المكتبة العصرية، بيروت، 2009.

سادسا: الصحف العربية والأجنبية:

1. صحيفة Le Monde" الفرنسية في 6 حزيران 1989.

2. Middle East Review of International Affairs, Vol. 8, No. 1, March 2004.